ثانيا: نموذج التلاعب بمقومات وقضايا الرأي العام (١٩٨١-١٩٧١):

نستطيع القول أنه بمجيء الرئيس السادات إلى السلطة ١٩٧١ م كانت القضية الأساسية التي يمكن أن يتفاعل معها الرأي العام المصري في ذلك الوقت ذات شقين هما:

- الشق الأول: يتعلق بالقضية الوطنية - بمعنى تحقيق الإستقلال، أو بالأحرى تحرير الأرض المحتلة، فقد كانت سيناء محتلة منذ ١٩٦٧ م وكان الاستعداد للحرب قائما، وكانت ثمة تصريحات قيادية مستمرة حول عام الحسم على صعيد هذه القضية..

- الشق الثاني: يتعلق بالقضية الديمقراطية؛ فقد اتضح منذ هزيمة ١٩٦٧ م ضرورة التغيير السياسي الديمقراطي، وخطورة ما سمي في حينه "دولة المخابرات" وأهمية بناء نظام سياسي متطور يسمح بقدر - ولو محسوب - من الحرية السياسية والديمقراطية وفي الحقيقة فإن الرئيس السادات كان يدرك ذلك ويراه على المحك لتأسيس شرعية جديدة تختلف - ولو جزئيا في البداية - عن شرعية القيادة السابقة؛ فقد جاء الرئيس السادات إلى سدة الحكم عام ١٩٧١ م يحمل توجها إلى القيام بأدوار معينة على صعيد السياسة الخارجية من قبيل الاهتمام بتحرير أرض سيناء عبر وسيلة التفاوض والتحالف مع أمريكا، وعلى صعيد السياسة الداخلية محاولة تغيير مسار الإقتصاد المصري من خلال التحول إلى المشروع الفردي الخاص والتوجه الرأسمالي، ولم يستطع السادات أن يحول هذا التوجه إلى أنشطة وأدوار حقيقية وسياسات معلنة إلا بعد أن قام بخطوتين مهمتين:-

١. الخطوة الأولى: في المجال السياسي والأمني حيث قام بالتخلص من القيادات المسيطرة حينئذ على أجهزة السلطة السياسية في الجيش، والأمن،

والتنظيم الشعبي، والإعلام منذ فترة عبد الناصر، وبذلك خطا خطوة سياسية على قدر عال من الأهمية، وفي مجال الإقتصاد والخدمات والتنمية حدث العكس - بمعنى معين - إذ كان عبد الناصر قد استعان في بداية الثورة بعناصر من داخل النظام أكثر يمينية، وكان متصورا أنه في أوائل الستينيات سوف يتخلص منهم، وهو الأمر الذي لم يحدث كاملا، فقام السادات بإحياء أدوارهم واستعان بهم في سياساته الإقتصادية الجديدة، ومن هؤلاء على سبيل المثال، سيد مرعي، و د/ عبد المنعم القيسوني، وإذا كانت هذه الخطوة - بشقيها السياسي والإقتصادي - تنصرف بالأساس إلى الجانب التنظيمي، وتهدف إلى إحكام القبضة على البلاد، فإن الخطوة التالية هي التي دعمت شرعية النظام السياسي وأكسبته تعاطف قطاعات واسعة من الرأي العام المصري.

٢. <u>الخطوة الثانية:</u> القيام بخطوة جادة لتصفية آثار هزيمة ١٩٧٦ م، وكان الرأي العام المصري سواء بالنسبة لتحركات الطلاب ١٩٧٢، أو حتى في إطار تعاطف مجموعة المثقفين معهم يضغط في هذا الإتجاه، ومن هنا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ م خطوة بالغة الدلالة في تأسيس شرعيته السياسية الجديدة "و كما سلست قيادة مصر لعبد الناصر بعد تأميم القناة وفشل العدوان الثلاثي ١٩٥٦ م كذلك سلس قياد مصر للسادات بعد أن خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣ م" والتي كانت تدعيما لشرعية النظام، ولازمة لما سيأتي بعدها من سياسات تهدف إلى تغيير جزئي في طبيعة النظام، فبدأ بعدها في سياسة مزدوجة:-

- التوجه على الصعيد الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الحر، من خلال إقرار قانون الرأسمال العربي والأجنبي رقم ٤٣/٤٤ لسنة ١٩٧٤، والذي دشن ما عرف بسياسة الانفتاح.
- التعددية السياسية، أو الخروج من إطار التنظيم السياسي الواحد لإطار التعدد الحزبي، وقبل ذلك كانت خطوة وضع دستور مصر ١٩٧١ م، والذي أطلق عليه في ذلك الوقت دستور مصر "الدائم"، ودون دخول في تفاصيل - فإن

اللجنة التي وضعت الدستور المصري، كانت "لجنة حكومية"، ولا يعني ذلك أن الرأي العام المصري في ذلك الوقت لم يكن متحمسا لموضوع الدستور، بل إن العكس صحيح فهذا الدستور - رغم أنه أقل في ضماناته للحريات من دستور ١٩٢٣ م - إلا أنه بوجه عام يعد خطوة للأمام ومكسبا ديمقراطيا مهما. وإذا كانت الصحافة قد لعبت أدوارا إيجابية - باعتبارها الصوت الناطق بلسان الرأي العام - بصدد دستور ١٩٢٣ م ؛ لأنها كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية، فإنها أيضا لعبت دورا إيجابيا، وإن كان بدرجة أقل، قياسا على هامش الحرية والديمقراطية المتاح لها - بالنسبة لدستور ١٩٧١ م، ومن ناحية مضمونه فإن دستور ١٩٧١ م يتسم بتركيز اختصاصات السلطة السياسية في الرئاسة. وصدر بعد ذلك قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ م، وقامت تجربة التعددية الحزبية المقيدة، والتي لا تزال مستمرة - طيلة ربع قرن من الزمن - حتى اليوم دون حدوث تغيير حقيقي أو نقلة نوعية مهمة في هذا الصدد اللهم إلا المزيد من التراجع في الفعالية.

<u>ممارسات السلطة السياسية الحاكمة وتفاعلها مع الرأي العام المصري:</u>

رغم غناء هذه التجربة بالنماذج التي يمكن دراسة واقع تفاعلها مع الرأي العام المصري إلا أننا نتوقف أمام لحظة محددة - لها آثارها وامتداداتها حتى الآن لنحللها - :

- لحظة الاحتجاج الشعبي على القرارات الاقتصادية ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧م:-

١. <u>الأسباب والمبررات:</u> صاحبت سياسة الانفتاح بعض الخطوات لتحقيق اقتصاديات السوق الحرة ومن عناصرها المهمة: إلغاء الدعم لسد العجز في ميزانية الدولة، وتحريك الأسعار، ورفعها لتقترب بالتدريج من أسعار السوق الرأسمالية في الخارج، وكان أن اتخذت في ١٦ يناير بعض القرارات المتعلقة برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل، الدقيق، والأرز، والشاي، والغاز والتي كانت تسمح للجماهير العريضة الفقيرة بالبقاء على قيد الحياة،

وذلك وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، وقد جاء ذلك في ظل أوضاع اقتصادية متردية ومع موجة من الغلاء العامة، فقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ % بينما بقيت الأجور على حالها، وبدأ الفقر يتزايد بسرعة، وكانت مصر تريد جدولة ديونها الخارجية،

٢. الأحداث والوقائع: كانت حركة الطلاب والانتفاضة الشعبية بمثابة رد فعل واسع وشامل على القرارات السابقة وكان تسلسل الأحداث يوحي بعفوية التحرك فقد سيطر على ميدان التحرير بالقاهرة مثلا، عدة آلاف من الصبية تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، كان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المباني التي ما زالت تحت الإنشاء، وكانوا يحرقون السيارات ويعتدون على الركاب، وقد ازعجت الأحداث في عمومها وشمولها القيادة السياسية فصدرت الأوامر بنزول قوات الجيش للشارع لقمع المتظاهرين، وكانت الصورة الرسمية للأحداث على لسان رئيس الوزراء أنها مؤامرة قام بها الشيوعيون واليساريون والناصريون للقضاء على ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، والتي اعتبرتها القيادة كذلك حين تخلصت من منافسيها السياسيين في انقلاب قصر بعد موت عبد الناصر؛ وبالتالي جميع إنجازاتها السياسية والعسكرية والإقتصادية ... وأن العناصر المتآمرة اتفقت على أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد وزير الداخلية وجهة نظر رئيس الوزراء، وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم

٣. الدلالات الأساسية لهذه اللحظة التاريخية: لعل أهم الدلالات التي يمكن أن نخرج بها من تحليل هذه الأزمة بالنسبة لعلاقة السلطة السياسية بالرأي العام فيما بعد: أمران على درجة عالية من الأهمية:

أ. تعلمت السلطة السياسية الدرس من هذه المظاهرات، وأدركت أن عليها عدم اللجوء في تعاملها السياسي أو اتخاذها القرارات التي تمس

بالسلب مصالح قطاعات واسعة من الرأي العام للمواطنين إلى الأسلوب المباغت، أو الشامل في المعالجة، لأن ذلك سيقود إلى ردود أفعال يصعب التمكن من مآلاتها أو نتائجها النهائية على وضعية السلطة السياسية الحاكمة ذاتها، والاعتماد بدلا من ذلك على أسلوب "التسريب" واتخاذ القرار بالتجزئة خطوة بخطوة وقياس ردود الأفعال باستمرار على السياسات ثم تبديل القرارات بناءا على ذلك الأمر: مما يعني اعتماد سياسة الخطوات المحسوبة كاستراتيجية للوصول إلى الهدف النهائي بدلا من سياسة القفزات والصدمات غير المحسوبة النتائج، واعتقادنا أن السياسات المعبرة عن هذا النمط لم تخرج في تعاملها مع قوى النمط العام عن ذلك منذ هذا الوقت وحتى الآن - ربما باستثناء الأحداث الشهيرة سبتمبر ١٩٨١، والتي أودت بحياة القيادة السياسية في النهاية - فالأسلوب التدريجي المحسوب والمتراجع أحيانا هو الدرس الذي خرجت به السلطة السياسية الحاكمة في علاقتها بالرأي العام من جراء التفاعل مع هذه الأحداث، وهو الأسلوب الذي نلحظ أنه نهج النمط الثالث في النموذج كما سيأتي فيما بعد.

ب. ارتباط الإصلاح الداخلي خصوصا في الجوانب الإقتصادية بنهج معين على صعيد السياسة الخارجية، وبالذات بالنسبة للقضية المحورية، وهي الصراع مع الكيان الصهيوني، وتحديد نمط العلاقة مع العدو الذي لا يهدد الأمن القومي، فقد لجأت الحكومة إلى تحريك الأسعار أو رفع الدعم حتى لا تلجأ إلى تقليل الإنفاق العسكري، وكان ذلك أحد الأسباب التي قالها القيسوني في أعقاب انتفاضة ١٩٧٧ باعتبار أن الإنفاق العسكري، هو المسؤول الأساسي عن تدهور الأوضاع الإقتصادية، ولا بد من التعامل معه وتخفيضه، لتوفير الإنفاق العام الذي تستطيع السلطة السياسية أن تلجأ إليه عند اللزوم لتفادي ما قد يحدث مستقبلا من حركات قوى الرأي العام، والجدير بالذكر أنه لم تمر سوى أشهر معدودة إلا وكان السادات يزور

القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ومن هنا كان التحول في السياسات وبداية مسيرة الصلح السياسي مع إسرائيل.

وقد ترافق مع ذلك الربط في الخطاب الإعلامي والدعائي - وفي أحيان كثيرة السياسي بين الرخاء والاستثمارات الأجنبية التي ستأتي بعد السلام، ووضعت المعادلات الدعائية المختلفة من قبيل الحرب تعني الجوع، والسلام مع إسرائيل تعني الرخاء، ولعل ذلك يفسر جزئيا الاستقبالات الشعبية الحافلة للسادات حال رجوعه من القدس ١٩٧٧ م ، الأمر الذي يعكس بدرجة من الدرجات نجاح الحملات الدعائية في ذلك الوقت...

و قد كان الخطاب الساداتي واضحا فيما يخص قضايا السلام مع إسرائيل، إذ هو ثمن الرخاء للشعب، ووسيلة مداعبة حلم الجماهير بالرفاهية المادية، وقد كان حلم الرخاء تفجيرا لطموح قطاعات الرأي العام المصري لحيازة وسائل ومستلزمات السعادة المادية؛ مما أسهم بدرجة من الدرجات في نوع من الاختلال القيمي داخل الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة في المجتمع المصري، وخلق طبقة من أثرياء الانفتاح الجدد جاءت معظم ثرواتهم عبر طرق غير مشروعة، كما أدى ذلك إلى درجة من درجات التسمم السياسي لمدركات هذه القطاعات من الرأي العام المصري، والواقع أن ما يذهب إليه البعض من أن السادات سبق عصره خاصة إزاء سياسات الصلح مع الكيان الصهيوني في حاجة إلى مراجعة شديدة - في رأينا - في ضوء ما آلت إليه مسيرة التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني على الأقل في الوقت الحالي.

<u>السمات العامة للتجربة في تعاملها مع الرأي العام المصري:</u>

- يمكن القول بأن هذه التجربة على الرغم من قصر عمرها نسبيا إذ لم تزد على أحد عشر عاما فإنها قد أوضحت عددا من الملامح الأساسية في التعامل مع الرأي العام المصري يمكن إيجازها في الخطوات التالية:

١. الإســـتخدام المفرط من القيادة لوســـائل الإعلام والدعاية: كانت القيادة السياسية المصرية يسيطر عليها الرغبة في تحقيق النجومية، "فقد كان السادات واحدا من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانيات ثورة وسائل الاتصالات، وفي بلد مثل مصر، فإن التليفيزيون غير أنماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لا يمكن التقليل من أهميتها.. كانت مشـــكلة "الســـادات" أنه وهو ابن عصـــر التليفيزيون لم يســـتطع مقاومة إغراء الإفراط في اســـتغلاله .. لقد كان بطلا في عصـر الثورة الإلكترونية ولكنه كان أيضـا ضـحية لهذا العصـر"، ونتيجة لذلك فإنه اســـتطاع أن يخلق دائرته الانتخابية الخاصـــة، وللمفارقة فإن مقياس النجاح والفشـل فيها لا يقاس بعدد الأصـوات التي يحصـل عليها فيها، أو بحج الأغلبية التي تقف وراءه في البرلمان، بل تقاس بعدد المرات التي ظهرت فيها صـــورته على أغلفة مجلات مثل: "التـايمز" و"نيوزويك" وعدد المرات التي ظهر فيها على شاشة التليفيزيون في أحاديث مع أمثال: "والتر كرونكت" و"باربرا والترز" و"دايفيد فروســـت"، ومن هنا فمن المتوقع أن تكون شـــعبية الســـادات وعلاقته بـالرأي العـام العـالمي "الغربي تحـديـدا" أقوى بكثير من علاقتـه بـالرأي العـام المحلي المصري، أما بالنسبة للرأي العام المصري فإن السادات تعامل معه من منطلق "الرعوية" و"الأبوية السياسية".

٢. التوحيد بين شـــخصـــية الحاكم والدولة "منطق الأبوة الســـياســـية": من المباديء المعروفة في الفقه السياسي والدستوري أن الدولة يصبح لها شخصيتها المعنوية المستقلة حينما تتحقق سمة أساسية هي الفصل والتمييز بين "شخص" الحاكم، وبين "الدولة" كشـــخص معنوي مســـتقل، كما يتم الفصـــل بين ميزانية الدولة وبين الأموال الخاصة بالحاكم، وقد تواترت الدراسات السياسية والقانونية في التأكيد على هذه الحقيقة البدهية غير أن ثمة نظرية ترجع بجذورها إلى الفكر الســياســي فيما قبل العصــر الوســيط في تفســير طبيعة الســلطة الســياســية - وفق نظريـة الأبويـة - فـالحـاكم يتم النظر إليـه بـاعتبـاره في منزلـة الأب، ولـه على مواطنيه أو رعاياه من الحقوق والواجبات مثل ما للأب على أســـرته وقد لفظت

النظريات الحديثة لتأسيس السلطة السياسية هذه الرؤية بداية من ظهور النظريات التي تقول بالأصل التعاقدي للسلطة السياسية، كما رأينا من قبل، ويكشف تحليل الخطاب الساداتي درجة كبيرة من التوحد بين شخص الحاكم "السادات" والدولة "مصر" فقد ذهب الرئيس السادات إلى أن الذين ينتقدونه أو ينتقدون أداء نظامه السياسي إنما ينتقدون الدولة أو مصر، والذين يختلفون معه سياسيا إنما يختلفون مع مصر وتقاليدها وأخلاقها!! وكان يتحدث عن البعض بأنهم "أعداء مصر" والبعض الآخر "أولادي" ولا غرو فقد كان لقبه الأساسي "رب العائلة المصرية"؛ وكانت السياسات تأتي بالفعل من هذا المنطق الأبوي. وبالطبع فإن هذا يجسد نمطا من العلاقة مع الرأي العام المصري يقوم على درجة من درجات الوصاية - ناهيك عن النصح والتوجيه - التي تخولها الشرائع والأعراف للأب على أبنائه جميعا.

٣. <u>سياسة "الصدمات" والتأزيم وجذب الانتباه:</u> تتعلق هذه بالناحية الإجرائية لتنفيذ مضامين السياسات التي اتبعها الرئيس السادات، فقد كان يلجأ في قراراته السياسية - خاصة القومية أو المصيرية منها - إلى أساليب لا تعتمد على الرأي العام بقدر ما تجسد بعض خصوصيات النمط المصري في التعامل السياسي، فقد كان يخلو أحيانا و"يعتكف" قبل إصدار بعض القرارات المهمة، وكان يعتمد سياسات التأزيم لإختبار قوة الأطراف التي تقف في مواجهته، وفي هذا الإطار كان يتبع أسلوب "القرارات السريعة" و"المفاجئة" وهو الأسلوب الذي أطلق عليه في حينه "أسلوب الصدمات" في اتخاذ القرارات السياسية. وبالطبع فإن ذلك يخلق أقصى حالات الإثارة للرأي العام المصري لا يمثل أي نوع من محاولات إشراكه.

٤. لم تتغير على الصعيد العام السمات الأساسية للسلطة السياسية في <u>علاقتها بالرأي العام</u> عن النموذج السابق، وكل ما حدث لا يخل كثيرا بطبيعة تركيبة السلطة السياسية، إذ كل ما هنالك أنه خفت ملامح تعبئة الرأي العام خلف

قضـايا محددة، وظل الرأي العام في معظم الأوقات مكتفيا بالمشـاهدة والموافقة لا المشاركة والفعالية

تمت

الأستاذ وائل توفيق محمد
باحث في التاريخ والحضارة
drwaeltm.blogspot.com
fb.com/drwaeltm